ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الرابع والعشرون
المجلد الثالث
ربيع الأول ١٤٤٨ هـ
أيلول - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الاستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

المحتويات

التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي ١٩٩٩-٢٠١٦	خلف عبيد حمود	٢٥
الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني ـ دراسة حالة الحدود السودانية الليبية	الطيب حسين عمر إشيقر	٦٩
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب إفريقيا: دراسة في التفاعل بين البعد الداخلي والخارجي في صنع القرار الأمريكي	رضوان حسن علي	١٠٣
العادات الإفريقية وموروثها الروحي والديني قبل الإسلام وبعده دراسة تحليلية في التحول الثقافي والديني	ثاني عبد الله أحمد	١٣٣
علاقات دولتي السودان وجنوب السودان دراسة في عناصر النزاع ومسارات التكامل	السر خليل عبد الله عبد الرافع	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

تغيير المناخ كعامل محفز للصراعات الجيوسياسية: دراسة حالة دول الساحل الإفريقي	شيماء حسن علي	١٩٥
جغرافية بوروندي وطبيعة نظامها الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩١٦	أسعد باسم محمد العارضي	٢٣٥
رتبة المصدر السوداني في سلّم مصادر تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء: المزايا والمآخذ	إبراجوف	٢٨٩
شخصية العدد: بول كاغامي (Paul Kagame)	علي جليل جاسم	٣١٧
عرض كتاب: موجز تاريخ نيجيريا المعاصر (١٩٦٠ – ٢٠٢٣)	بسام رضا محمد	٣٢٥

تغيير المناخ كعامل محفز للصراعات الجيوسياسية:
دراسة حالة دول الساحل الإفريقي

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

تغيير المناخ كعامل محفز للصراعات الجيوسياسية: دراسة حالة دول الساحل الإفريقي

شيماء حسن علي
باحثة دكتوراه كلية الدارسات الإفريقية العليا/ جامعة القاهرة
c.starstar1988@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
الصراع، الحركات الارهابية، التغيرات المناخية، الهجرة غير الشرعية، النزوح.

المجلد الثالث العدد (٢٤)
شهر ربيع الأول - ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين التغيرات المناخية والصراعات الجيوسياسية في إقليم الساحل الإفريقي، باعتباره من أكثر الأقاليم هشاشة وتأثراً بالظواهر المناخية. تنطلق الدراسة من فرضية أن التغير المناخي لا يُشكل مجرد تهديد بيئي، بل يُعد عاملاً محفزاً للصراعات، عبر تأثيره المباشر في الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والهجرة غير الشرعية والنزوح، وبشكل غير مباشر من خلال إضعاف المؤسسات الحكومية وزيادة فرص التدخلات الخارجية. بالاعتماد على منهج دراسة الحالة ومراجعة الأدبيات المتخصصة، توصلت الدراسة إلى أن دول الساحل تواجه حلقة مفرغة تجمع بين شح الموارد، وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وضعف الحوكمة، مما يفاقم من حدة الأزمات ويقوّض جهود التنمية المستدامة. وتؤكد النتائج أن مواجهة هذه التحديات تستلزم مقاربة شاملة تدمج الأبعاد البيئية والسياسية والاقتصادية والأمنية، لتعزيز القدرة على الصمود والحد من احتمالية استمرار الصراع.

Climate Change as a Conflict Multiplier in Geopolitics: A Case Study of the Sahel Countries

Shaimaa Hassan Ali

Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University

c.starstar1988@gmail.com

Received:
25/7/2026

Accepted:
30/7/2026

Published:
1/9/2026

Keywords:
Conflict, terrorist movements, climate change, illegal immigration, and displacement

Journal of African Studies
volume (3)
Issue (24)
Rabi al-Awwal 1448

Absrract

This study examines the complex relationship between climate change and geopolitical conflicts in the Sahel region of Africa, one of the most fragile and climate-sensitive regions. It is premised on the premise that climate change is not merely an environmental threat; it is also a catalyst for conflict, directly impacting natural resources, food security, irregular migration, and displacement, and indirectly by weakening government institutions and increasing opportunities for external intervention. Using a case study approach and a literature review, the study concludes that Sahel countries face a vicious cycle of resource scarcity, the spread of terrorism and organized crime, and weak governance, which exacerbates crises and undermines sustainable development efforts. The findings confirm that addressing these challenges requires a comprehensive approach that integrates environmental, political, economic, and security dimensions to enhance resilience and reduce the likelihood of conflict continuation.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ناجمة عن التغيرات المناخية، التي لم تعد تقتصر آثارها على الجوانب البيئية فحسب، بل امتدت لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية على حد سواء. فقد أسهمت الظواهر المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف الممتد، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، والفيضانات المفاجئة، في إعادة تشكيل أنماط العيش والموارد الطبيعية، مما انعكس بصورة مباشرة على استقرار الدول والمجتمعات، خصوصاً في الأقاليم الهشة. وفي هذا السياق، يُعد إقليم الساحل الإفريقي نموذجاً بارزاً لتجسيد العلاقة المركبة بين المناخ والأمن، إذ يمثل إحدى أكثر المناطق عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية من جهة، ومسرحاً لتصاعد الصراعات الجيوسياسية والإرهاب والجريمة المنظمة من جهة أخرى.

إن خصوصية إقليم الساحل تتجلى في موقعه الجغرافي الممتد عبر بيئة شبه جافة شديدة الهشاشة، تعتمد اقتصاداتها بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي والرعوي، وهو ما يجعله معرّضاً مباشرةً لاضطرابات المناخ. كما أن محدودية القدرات المؤسسية وضعف البنية التحتية وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية زادت من هشاشة هذه الدول أمام الضغوط المناخية، وأنتجت حلقة متشابكة من التحديات البيئية والاجتماعية والسياسية. وتزداد الصورة تعقيداً مع وجود عوامل أخرى كالتهميش، والفساد، والصراعات العرقية، وانتشار التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي يجعل من التغيرات المناخية "مضاعفاً للتهديدات" بدلاً من كونها مجرد عامل خارجي.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة العلاقة بين التغيرات المناخية والصراعات في الساحل الإفريقي، ليس باعتبارها علاقة خطية أو سببية مباشرة، بل بوصفها علاقة تفاعلية متعددة الأبعاد، تُسهم في تفاقم الأزمات القائمة وإعادة إنتاج أنماط جديدة من التوترات وعدم الاستقرار. كما تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية، عبر تحليل عميق للصلة بين البيئة

والأمن الجيوسياسي، وتقديم منظور شامل يدمج بين مفاهيم الأمن الإنساني والأمن الإقليمي والدولي.

الأهمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أحد أخطر التحديات المعاصرة التي تواجه إقليم الساحل الإفريقي، حيث تكشف عن الدور المضاعف للتغييرات المناخية في تأجيج الصراعات المسلحة وتعقيد الأوضاع الجيوسياسية. وتبرز الدراسة القيمة العلمية في ربط البعد البيئي بالبعد الأمني، بما يوضح كيف يمكن للظواهر المناخية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات أن تتحول إلى محركات لعدم الاستقرار، في ظل هشاشة المؤسسات وضعف الحوكمة وانتشار التنظيمات الإرهابية. كما تكمن أهميتها التطبيقية في إمداد صناع القرار والباحثين بإطار تحليلي يساعد على صياغة سياسات أكثر تكاملاً وشمولاً، تراعي الترابط بين الأمن المناخي والأمن الإنساني، وتدعم جهود التنمية المستدامة في مواجهة التحديات المستقبلية للإقليم.

الأهداف:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بآثار التغيرات المناخية التي تتعرض لها منطقة الساحل الإفريقي.
- توضيح مقدار الضعف والهشاشة التي تعاني منها المؤسسات الحكومية في دول الساحل.
- إيضاح طبيعة الصراعات الجيوسياسية التي تتضرب منطقة الساحل الإفريقي.
- تفسير العلاقة بين التغيرات المناخية واستمرار الصراعات الجيوسياسية.

تساؤلات:

تسعى الدراسة لطرح عدة تساؤلات وذلك على النحو الآتي:

- ما هي طبيعة التغيرات المناخية التي تمر بها منطقة الساحل الإفريقي؟
- كيف يبدو الصراع داخل دول الساحل؟
- ما هو موقع دول الساحل في المؤشرات الدولية؟
- كيف تبدو العلاقة بين التغيرات المناخية والصراعات في منطقة الساحل؟

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على استعراض أبرز الكتابات والادبيات التي اختصت بدراسة العلاقة بين التغيرات المناخية مسألة الصراع، وتجميع البيانات وتفسير المعلومات الواردة وتعتمد الدراسة على أسلوب دراسة الحالة لتوضيح العلاقة بين التغيرات المناخية واستمرار ظاهرة الصراع في دول الساحل.

حدود الدراسة:

تتركز حدود الدراسة المكانية وفي إقليم الساحل غرب القارة الإفريقية، وفي حين يمكن ان يتسع إقليم الساحل من موريتانيا إلى اريتريا، الا ان الدراسة سوف تأخذ بالمفهوم الضيق للساحل الإفريقي، ليهتم بالمنطقة التي تضم دول الساحل الخمس مثل مالي موريتانيا النيجر بوركينا فاسو وتشاد.

مصطلحات الدراسة

التغيرات المناخية Climate Chang: يقصد بها التغيرات الكبيرة والدائمة في مناخ الأرض على مدى فترات طويلة، وهو يشمل الاحتباس الحراري، والزيادة المستمرة في درجة حرارة الأرض، ويرجع ذلك بسبب الأنشطة البشرية التي تشمل حرق الوقود الاحفوري وإزالة الغابات والعمليات الصناعية، ومع ذلك يمكن أن يكون للعوامل الطبيعية تأثير لكن الأنشطة البشرية عامل كبير وذلك منذ عصر الثورة الصناعية، ويحدث الاحتباس الحراري بسبب زيادة انبعاث الغازات الدفينة في الغلاف الجوي، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، والغازات المفلوره، وهو ما تسبب

في زيادة درجة حرارة الأرض بنحو ما كانت علية منذ القرن التاسع عشر.

التهديدات الأمنية Security Threats: هو تهديد مؤسسات الدولة من خلال استخدام دولة أخرى للصراع الأيدولوجي، أو لقوتها المادية وقد يصل التهديد إلى إعلان الحرب، وللتهديد ٣خصائص درجة الخطورة واحتمالية تنفيذه وعامل التوقيت، وللتهديدات الأمنية نوعان، خارجية يتوافق مع المفهوم السابق، والأخر داخلي، وهو ما يتعلق بالتمرد المسلح، والتهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ.

الهجرة غير الشرعية Illegal Immigration: عرف فقهاء القانون الدولي الهجرة على أنها مغادرة الفرد لإقليم دولته بصفة نهائية وانتقاله للإقامة بإقليم دولة أخرى، أي هي الدخول إلى دولة بطريقة غير قانونية. أو البقاء في بلد ما بطريقة غير قانونية أو الدخول بشكل قانوني وعدم الخروج ضمن المدة المحدد القانونية المسموح بها للبقاء.

الإرهاب البيئي: يقصد به الحاق المزيد من الضرر بالدولة ليس فقط عن طريق مواطنيها ولكن أيضاً عن طريق الاضرار ببيئتها، ويشمل هذا الاضرار الموارد المائية، الغابات، المواقع الزراعية، البنية التحتية والنفط وحتى النظم البيئية كلها، ويشمل المفهوم استهداف الموارد الطبيعية أو البنية التحتية التي بناها الانسان لحماية النظام البيئي من الاستغلال البشري المتصور.

لاجئو المناخ: لأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة منازلهم بسبب حوادث تتعلق بالمناخ ويحتاجون إلى الحماية والمساعدة. وفي حين أنه مصطلح بسيط ومؤثر ويثير نقاشات حول تأثيرات حالة الطوارئ المناخية، إلا أنه غير معترف به رسمياً في القانون الدولي.

العنف البيئي: مزيج من الأفعال والتوترات بين الإنسان والبيئة، تسبب ضرر جسيم على كل ما يحيط بالإنسان، وتُشكِّل الحروب واحدة من أقوى صور العنف البيئي، فهي تخلف ورائها دماراً في النظام البيئي بشكل عام وعلى رأسه الإنسان.

أولاً: إطار نظري للدراسة.

في اطار تحليل العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن، فقد حددت الادبيات السابقة ٣ اتجاهات لتفسير تلك العلاقة، الاتجاه الأول وهو الذي تتبناه هذه الدراسة وهو فكرة "الـتأثير المضاعف، أو المحفز للصراع) ويتضح ذلك بشكل كبير في حالة "إقليم السحل الإفريقي، والثاني يقوم على فرضية ان العلاقة بين تغير المناخ والصراع "ليست مباشرة" ويتضح بشكل كبير في حالة "دارفور"، والاتجاه الثالث يتجاوز العلاقة السببية المبسطة ويقوم على افتراض أن تغيير المناخ يتشابك مع عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى، ويتضح ذلك في حالة الصومال ومالي[١]، يوضح الشكل التالي تفسير العلاقة بين التغير المناخي والصراع:

شكل (١) نموذج تفسير العلاقة بين التغير المناخي والصراع

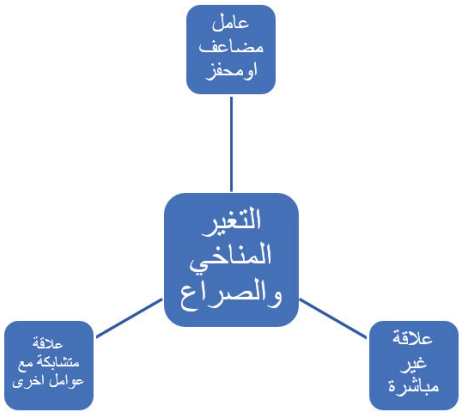

المصدر: منقول بتصرف حمدي عبد الرحمن، "**عصر الانثروبوسين: التغير المناخي وحروب المستقبل في إفريقيا**"(ابوظبي: مركز المستقبل للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠٢٥)، ص ٢١.

وفقاً لـ "باتريك هانتيج" و"كاثرين ناكوبر"، فإن التغيرات المناخية تؤثر على

(١) حمدي عبد الرحمن، "عصر الانثروبوسين: التغير المناخي وحروب المستقبل في إفريقيا" (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠٢٥)، ص ١٥.

أمن الدولة (الدولي) والأمن الإنساني، وطبقاً لهذه الدراسة فإن الباحث قد عمل على صياغه تأثير التغيرات المناخية باعتبارها عامل محفز أو مضاعف للصراعات سواء داخل المجتمعات المحلية أو في البيئة الدولية بل انه قد ميّز بين هذا التأثير نفسه، إذ أوضح أنه بينما يكون تأثير التغيرات المناخية على امن الدولة منصب على الدولة نفسها، فإن تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني[١] يبدأ من الفرد في المجتمعات النامية المتأثرة أساساً بتلك التغيرات وينتهي عند الدول المتقدمة أي أنه يبدا من الجنوب ليطول مجتمعات الشمال (مصدر انبعاثات الغازات الدفينه)، ويترجم ذلك بشكل فوري عبر زيادة موجات الهجرة واللجوء، وانتشار الجماعات الإرهابية، وبالتالي تقويض الأمن الإقليمي والدولي.[٢] ولكن كيف يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية على الحالة الأمنية وتقويض السلم الاجتماعي وما يستتبعه من آثار على الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والتدخلات العسكرية وتفاقم الصراعات في المجتمعات الهشة أصلا، ولتفسير تلك العلاقة، فهو يفترض أن للتغييرات المناخية أثر على أمن الدولة، وبالتالي أمن المجتمع الدولي، والأمن الإنساني وهو ما يخص المجتمعات والأفراد، وذللك على النحو الآتي:

-التأثير على امن الدولة: ويمكن القول ان من أبرز الاثار الأمنية غير المباشرة لتغير المناخ وعلى هذا الأساس يمكن تصنيفه كعامل محفزاً للصراع أو مضاعف للصراع هو فكرة الاندفاع للسيطرة على الموارد المتاحة نتيجة لتغييرات في معدل هطول الأمطار وزيادة التصحر، واجهاد التربة وبالنهاية التأثير على سبل العيش الطبيعية في تلك المناطق. أي أن الندرة في الموارد المتاحة والرئيسية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبسبب التغيرات المناخية. كما ان تغير المناخ يمكن أن يهدد أمن

(١) يهدف مفهوم الأمن الإنساني إلى التقاط مجموعة واسعة من العوامل التي تحدد سبل عيش الناس وقدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية وتحقيق إمكاناتهم.

(2) Patrick Huntjens, Katharina Nachbar," Climate Change as a Threat Multiplier for Human Disaster and Conflict", Working Paper, (Hugue:The Hugue Institute for Global Justice,May 2015).

الدول، بل والأمن الإقليمي والدولي، فقد تدفع التغيرات المناخية إلى اتخاذ الدول تدابير وسياسات التكيف بشكل احادي دون تنسيق وبدون اكتراث بالآثار الخارجية السلبية المحتملة خارج حدودها، وبالتالي اندلاع الصراع بين الدول إذا اعتبرت الدول الأخرى سلوك إحدى الدول تهديدا لمصالح امنها القومي، وعلى سبيل المثال الصراع الخاصة بأحواض الأنهار الدولية ومناطق الدلتا مثل (حوض النيل، دجلة والفرات، الجانج، ميكونج).[١]

-التأثير على الأمن الإنساني، يعتبر تغيير المناخ مهدد للأمن البشري لأنه يعطل قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع الظروف المتغيرة، وعادة ما يكون ذلك عن طريق مضاعفه الضغوط القائمة أو خلق ضغوط جديدة على سبل عيش الأفراد، أي ان الوعي بأن التغيرات المناخية من المرجح أن تؤدي إلى عنف طائفي على نطاق صغير، وبالتالي قد تسهم التغيرات المناخية في خطر نشوب صراعات داخل الدول من خلال تقويض الظروف التي تعتمد عليها سبل العيش وبشكل خاص في الدول ذات القدرات المؤسسية محدودة الاستجابة، ويصبح العنف هو النتيجة المحتملة لتلك الآثار.

وبشكل عام، فإن دول الجنوب العالمي تعد أكثر المناطق تضررا من اثار التغيرات المناخية كما ان انتشار الفقر والتهميش وتعذر استمرار استدامة أساليب الحياة التقليدية وفي ظل ندرة الموارد فإن النتيجة هي زيادة الحرمان النسبي للمجتمعات المتأثرة، يزيد الأمر تعقيدا إذا كانت النظم الحاكمة التي تمارس سلطة توزيع الموارد اقصاء أو تمييز لمجمعات اثنية معينه أو ضدها، وفي حالة وجود صراعات مجتمعية متعددة الأبعاد (اثني، ديني، لغوي، اجتماعي، اقتصادي) فإن الصورة تبدو قاتمة وبالتالي تصبح فرص اندلاع الصراعات أكبر[٢].

وعلى جانب آخر يمكن للتغيرات المناخية أن تتسبب في زيادة موجات الهجرة

(1) Ibide., p.1.

(2) Ibid., p.6.

والنزوح، وعلى الرغم من ان العلاقة يمكن ان تكون متشابكة ومعقدة وليست بسيطة، لكن بإضافة عوامل أخرى مثل ضعف الحوكمة ووجود صراعات وضعف مستويات التنمية يمكن فهم العلاقة بين حدوث الكوارث البيئية وبين حركة السكان المتضررين.[1]

(1) Ibid., p.8.

ثانياً: الموقع الجغرافي لدول الساحل وتأثير التغيرات المناخية.

وبشكل عام تعاني القارة الإفريقية بشكل غير متناسب من التغيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة وموجات الطقس المتطرف وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وفي ظل ضعف تمويل استراتيجيات التكييف، وعدم كفاية أنظمة الإنذار المبكر فإن الخسائر والاضرار تتزايد، وذلك على الرغم من ان مسئولية القارة الإفريقية لا تتجاوز نسبة ضئيلة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري(أقل من ١٠٪)، مما يؤثر على الأمن الغذائي والنظم البيئية وتفاقم النزوح والهجرة ويفاقم خطر الصراعات على الموارد، وفقا لتقرير حالة المناخ في إفريقيا لعام ٢٠٢٢، فإن معدل ارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا قد تسارع في العقود الأخيرة، مع تزايد حدة المخاطر المرتبطة بالطقس والمناخ.

شكل (١) التغيير في درجات حرارة القارة الإفريقية ١٩٩٠-٢٠٢٠

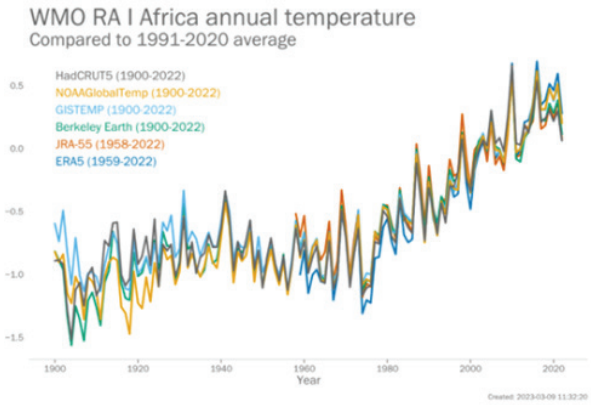

Source: United Nations," Africa suffers disproportionately from climate change", accessed,21 Dec,2025, available at: https://ghana.un.org/en/244689-africa-suffers-disproportionately-climate-change

وفعلياً، تأثر أكثر من ١١٠ ملايين شخص في القارة الإفريقية بشكل مباشر بالمخاطر المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه عام ٢٠٢٢، مما تسبب في خسائر اقتصادية

تجاوزت ٨,٥ مليار دولار أمريكي. وأفادت التقارير بوفاة ٥٠٠٠ شخص، ٤٨٪ منهم بسبب الجفاف و٤٣٪ بسبب الفيضانات، وفقاً لقاعدة بيانات الأحداث الطارئة، وعلى الرغم من ان الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، ويعمل بها أكثر من ٥٥٪ من القوى العاملة، فإن إنتاجية الأراضي الزراعية قد انخفضت بشكل كبير بنسبة ٣٤٪ منذ عام ١٩٦١ بسبب تغير المناخ، ونتيجة لذلك سوف تتصاعد نسبة الواردات من المواد الغذائية للقارة ما يجعلها أكثر ارتباطا بسلاسل التوريد العالمية، وبالتالي أكثر عرضة للاضطرابات والتهديدات، فضلاً عن التكلفة التي يمكن ان تصل ١١٠ مليار دولار.[١]

بلغ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إفريقيا في عام ٢٠٢١ نحو ١,٠٤ طن متري للشخص الواحد، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٤,٦٩ طن متري للشخص الواحد، لكن الواضح ان إفريقيا تعاني من زيادة في درجة حرارة وصلت.٣+درجة، وقد تسبب هذا الارتفاع في اندلاع حرائق الغابات في الجزائر وتونس، كما تعرضت منطقة القرن الإفريقي لموجات متتالية من الجفاف لمده ٥ مواسم وتضررت منها بشكل خاص إثيوبيا وكينيا والصومال، نزح خلالها من الصومال حوالي مليون شخص، وفي أثيوبيا حوالي نصف مليون شخص، وبالنسبة لجنوب إفريقيا، فقد شهدت موجات من الأعاصير المدارية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى فيضانات ونزوح سكاني. ولم يكن هناك وقت كافٍ للتعافي بين الصدمات في دول مثل مدغشقر، هذا فضلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة للدول الساحلية. [٢] وفقا لمفوضة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في مفوضية الاتحاد الإفريقي، "جوزيفا ليونيل كوريا ساكو"، "لقد أدركت

(1) United Nations," Africa suffers disproportionately from climate change", accessed,21 Dec,2025, available at: https://ghana.un.org/en/244689-africa-suffers-disproportionately-climate-change

(2) Idem.

إفريقيا، شأنها شأن غيرها من المناطق، حقيقة أن تغير المناخ واقعٌ قائم بالفعل.[١]

وفي نفس السياق، يقع إقليم الساحل الإفريقي في المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ١٢ و٢٠ درجة شمالاً. ويغطى كل أو جزء من ١٢ دولة من ساحل الأطلسي غرباً إلى ساحل البحر الأحمرويضم دول موريتانيا والسنغال وغامبيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وتتشابه بلدان الإقليم في الخصائص المناخية والغطاء النباتي وحتى في نمط الاقتصاد. وتغطي منطقة الساحل الحشائش والأعشاب والأشجار المتباعدة. وتعتمد الصناعات المهيمنة على المنتجات الزراعية والرعوية. وتقع دول الساحل ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية خاصة التغير في خصائص الأمطار المتحكم في إنتاج الغذاء.[٢]

خريطة (١) دول الساحل الإفريقي

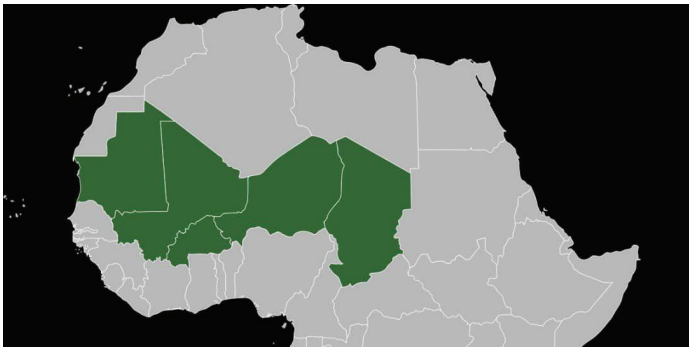

المصدر: ادم عبد الله عمر واخرون،" تحديات الأمن المحلي والإقليمي لدول الساحل"، المجلة العلمية لكلية الدارسات السياسية والاقتصادية"(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، المجلد

(1) United Nations," Africa suffers disproportionately from climate change", accessed,21 Dec,2025, available at: https://ghana.un.org/en/244689-africa-suffers-disproportionately-climate-change

(٢) عطية محمود الطنطاوي، "أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي"، مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، العدد٣٦، ٢٠١٤)، ص٤٠٢.

(١٠)، العدد(٢٩)، يوليو (٢٠٢٥)، ص٧.

وفعلياً، أثر موقع الإقليم بين دائرتي عرض (١٢، ٢٠) شمالاً في خصائصه المناخية حيث يمتد لمسافة ثماني دوائر عرض من الجنوب إلى الشمال، وقد أدى هذا الموقع إلى تنوع الأقاليم المناخية. ويتميز مناخ إقليم الساحل بتقلباته السنوية والعقدية خاصة الأمطار، حيث تظهر ذبذبتها السنوية والعقدية في ظهور دورات الجفاف المتكررة والمتسارعة خاصة مع ظاهرة الاحترار العالمي وأهمها فترة الجفاف الشديد في نهاية القرن العشرين.

وخلاصة القول، أن إقليم الساحل يتميز بفصلين واضحين أحدهما جاف ويسود معظم شهور السنة من أكتوبر إلى مايو وتهب فيه رياح "الهرمطان" ومصدرها الصحراء هي رياح جافة ومتربة. والموسم الثاني هو موسم الأمطار وهو قصير، ويمتد من يونية إلى سبتمبر وأمطاره غير منتظمة وتختلف في كميتها كثيرا من عام إلى آخر والجزء الأكبر من المطر يمكن أن يسقط في شهر واحد أو اثنين فقط خلال العام.[١] وفعليا تتعرض منطقة الساحل إلى جملة من التغيرات المناخية، ولك على النحو الآتي:[٢]

- **الارتفاع في درجات الحرارة:** حيث تتصاعد درجات الحرارة إلى أكثر من درجة ونصف في المناطق الأخرى عالمياً، وذلك مع تزايد الطبيعة شبه الجافة والصحراوية للمنطقة، وبحسب بعض التقارير الدولية من المتوقع ان تزيد درجة الحرارة ب٣-در٦ درجات بالمائة.

موجات الجفاف الممتد: يعتبر المناخ الجاف هو المناخ المسيطر، يتبعه موسوم الأمطار غير المنتظم والمرتبط بالرياح الموسمية، ما يجعل المنطقة تتعرض إلى فترات

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٦.

(٢) آمال خالي، "التغيرات المناخية والأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي: تفسير العلاقة السببية"، مجلة السياسة العالمية، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠٢٣)، ص١٦٤.

جفاف وجفاف ممتد مثل ما حدث في (٢٠٠٥، ٢٠١٠ ،٢٠١٢)، ونتيجة لتعاظم ظاهرة الاحتباس الحراري أصبح الجفاف منظما ومتعاقبا مع الفيضانات، ويؤثر الجفاف مباشرة على نوعية التربة الزراعية والمناطق الرعوية، وعلى توافر مياه الشرب، وبالنهاية يكون التأثير على سبل العيش والصحة.

- **الفيضانات**: تحدث بسبب تغير درجات الحرارة والمناخ ويؤثر هذا على كميات هطول الأمطار، وتتعرض المنطقة لظاهرة تساقط الأمطار في غير موسمها، وعلى أي حال، تحدث الفيضانات خسائر بشرية ومادية وتتسبب في تدمير المنازل والبنى التحتية وتشريد السكان وغمر الأراضي وتدمير المحاصيل.

-**التصحر**: منذ التسعينات فقد مرت المنطقة بموجات تصحر كبيرة، وعلى الرغم من التصحر أحد مظاهر التغيرات المناخية، فإن هناك أسباب بشرية أيضاً للتصحر منها الإدارة غير الصحيحة للموارد الطبيعية وضعف الحوكمة، وشح الموارد وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وغيرها من الأسباب التي تهدد الموارد الطبيعية وتهدد النظام البيئي بأكمله.

وبالتالي، فإن العواقب التي تحدث جراء التغيرات المناخية تعمل على تدمير الموارد الطبيعية، وتقليل الرقعة الزراعية، تقليل مصادر المياه، وبالنهاية نكون ظاهرة "انعدام الأمن الغذائي، أضف هذا انتشار الفقر، وصعوبة الوصول للخدمات الأساسية، وانتشار الصراع المسلح أو الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، كل هذا يحفز من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، للضغط على الكتل السكانية ويؤدي للنزوح السكاني بل اللجوء لبلاد أخرى، أو حتى اللجوء للهجرة غير الشرعية، كما انه يقوض جهود التنمية المستدامة، وسبل العيش.[1]

(1) Mady Ibrahim Kante," Adapting to Climate Change in Africa Sahel: Opportunities and Challenges for Sustainable Development", in Hamdy A. Hassan, From Rio to Dubai Climate Challenges and Global Collaboration (Abu Dhabi: Future for Advanced Research, 2024), p. 92 - 94).

ثالثاً: منطقة الساحل في المؤشرات الدولية

يبلغ عدد سكان دول مجموعة الدول الخمس الكبرى ٨٩ مليون نسمة، بمعدلات نمو سكاني أعلى من أي منطقة أخرى في العالم، وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى ما بين ١٨٠ و٢١١ مليوناً، ويرجع ذلك لمعدلات الخطوبة العالية التي تتمتع بها دول الساحل (٥اطفال لكل امرأة في موريتانيا، ٧ أطفال لكل امرأة في النيجر)، لكن أيضاً لكثافة السكانية الإجمالية منخفضة نسبياً مقارنة بأجزاء أخرى من إفريقيا، وتتراوح من ٣٥ شخصاً لكل كيلومتر مربع١٤ في بوركينا فاسو إلى ٤ أشخاص فقط في موريتانيا، وهي واحدة من أدنى المعدلات في العالم.

يعتبر النشاط الزراعي من الأنشطة الرئيسية كما انها تعتمد على الأمطار الموسمية غير المستقرة، تتمتع بوركينا فاسو بأعلى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة، بنسبة ٢٢٪، بينما تمتلك موريتانيا أدنى نسبة، بنسبة ٤ , ٠٪ فقط.١٥ تُعد الزراعة أكبر نشاط اقتصادي منفرد في دول الساحل الخمس، حيث تُساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي المُجمع للمنطقة، وتُعتبر أكبر مُشغِّل للوظائف، ويُمثل الرعي النشاط الرئيسي الثاني من الأنشطة الاقتصادية في منطقة الساحل، حيث يُوفر اللحوم والحليب والدخل. ويُساهم رعي الماشية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر، بل ويمثل حصة أكبر في موريتانيا، حيث يُشكل الرعاة نصف السكان. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر صيد الأسماك أحد أكثر مصادر البروتين شيوعاً وأرخصها تكلفة.[1]

واقعياً، تمكنت دول الساحل الخمس من تحقيق نمو اقتصادي كبير، بحيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل بمعدل ٤ , ٩ في المائة سنوياً في المتوسط من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩(مقارنة بنسبة ٣ , ٩ في المائة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ومع ذلك، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل بكثير – بمعدل ٦٥ , ١

(1) World Bank Group," Country Climate and Development Report: G5 Sahel", (Washington, DC: World Bank, Report,2022) p. 28.

في المائة سنوياً – بسبب الارتفاع السريع في عدد السكان. وتسجل منطقة الساحل، متوسط دخل منخفض، حيث يعيش ما يقرب من ٣١٪ من السكان تحت معدل الفقر الدولي، وفي عام ٢٠٢١، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٧٩٠ دولاراً أمريكياً فقط.(١)

جدول (١) دول الساحل في مؤشر التنمية ومعدلات الفقر والناتج القومي الاجمالي

الدولة	الناتج القومي الإجمالي بالدولار	مؤشر الفقر العالمي	مؤشر التنمية البشرية
بوركينا فاسو	١٨,٠	٣٠,٨	٠,٤٥٢
تشاد	١١,٤	٣٧,٨	٠,٣٩٨
مالي	١٨,٥	١٧,٦	٠,٤٣٤
موريتانيا	٨,٣	٥,٨	٠,٥٤٦
النيجر	١٤,٣	٤١,٨	٠,٣٩٤
تُعدّ درجات مؤشرات التنمية البشرية لهذه الدول من بين الأدنى في العالم بالنسبة للدول النامية وبسبب ضعف التعليم والصحة.			

Sourc e : World Bank Group," **Country Climate and Development Report: G5 Sahe**l", (Washington, DC: World Bank, Report,2022) p. 28.

وعلى أي حال، بسبب التهميش وضعف الحوكمة، والفساد، والصراع المسلح، والتنافس على الموارد، تواجه منطقة الساحل العديد من التحديات التنموية الحرجة، بدءاً من تصاعد التطرف والصراعات وصولاً إلى انخفاض مؤشرات رأس المال البشري والقدرة على الصمود والاستدامة، ويمكن استعراض موقع دول الساحل

(1) Idem.

في المؤشرات الدولية للدلالة على هذا وذلك على النحو الآتي:

أ. مؤشر الدول الهشة: يعتبر من الأدوات التي يمكن ان نعتمد عليها في قياس مدى تماسك الدولة وقدرتها على المقاومة، والمؤشر نفسه يتم تقسيمه اثنا عشر مؤشرات فرعية تقيس مدى مرونة الدولة وقدرتها على الصمود، وتشمل (المؤشرات الأمنية والعسكرية (التماسك) Cohesion Indicators، المؤشرات السياسية Political Indicators، المؤشرات الاجتماعية Social & Cross-Cutting Indicators والاقتصادية Economic Indicators، ويوضح الجدول الآتي موقع دول الساحل على هذا المؤشر على النحو الآتي:

جدول (٢) ترتيب الدول على مؤشر الدول الهشة CPI

الدولة	الدرجة على المؤشر	ملاحظات
النيجر	٩٥,٣٠	الوضع الأمني والسياسي متدهور مما يزيد الهشاشة
مالي	٩٧,٣٠	من أعلى الدول هشاشة
تشاد	١٠٢	نسبة هشاشة مرتفعة
بوركينافاسو	٩٤,٢٠	مستوى مرتفع جداً من الهشاشة
موريتانيا	٨٧	مستوى هشاشة متوسط-مرتفع، لكنه أفضل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو.
كلما اقتربت الدرجات من ١٢٠ درجة كلما عانت الدولة من ظاهرة الهشاشة وغياب الحكم وضعف الحوكمة، وبالتالي تعاني من عدة ظواهر مثل الصراع المسلح والتمرد والإرهاب		

Source: **The Global Economy**, Fragile State Index, accessed 21 Dec 2025, available at: https://fragilestatesindex.org/?utm_source=chatgpt.com

معظم دول الساحل (مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو) تقع ضمن فئة (الهشاشة العالية بوركينا فاسو ومالي) من بين الأعلى عالمياً في الهشاشة بسبب تزايد العنف المسلح وانقلابات متكررة. موريتانيا وضعها أفضل نسبياً لكنها ما زالت في خانة "الهشاشة المرتفعة".

ب. – سجلت دول الساحل الإفريقي أدني متوسط درجات على مؤشر مدركات الفساد، حيث سجلت مالي (٢٧) درجة مما جعلها في الترتيب ١٣٥، سجلت النيجر (٣٤) نقطة، مما جعلها تحتل المرتبة ١٠٧ من بين ١٨٠ دولة، حصلت "بوركينافاسو على درجة (٤١) مما جعلها في المرتبة ٨٢ من بين ١٨٠ دولة، كما سجلت "تشاد" على مجموع درجات (٢١) وهذا يعني انها تحتل المرتبة ١٥٨، بينما سجلت موريتانيا مجموع درجات (٣٠) ما جعلها في المرتبة ١٣٠ من بين اجمالي ١٨٠ دولة.[١]

ويمكن القول ان هناك علاقة ما بين الفساد المنتشر في دول الساحل والتغيرات المناخية، ففعليا يؤدي الفساد إلى سوء إدارة الموارد وعدم توفير التمويلات المطلوبة لتحقيق التنمية وتلبية حاجات المجتمعات، كما ان استشراء الفساد يسمح باستغلال غير قانوني للموارد الطبيعية، وفي حالة حدوث كوارث ببيئية فمن المتوقع، ان تصبح الحكومات الفاسدة غير قادرة على الاستجابة السريعة للازمات، وبالنهاية تفقد المجتمعات الثقة في الحكومة والمؤسسات الرسمية، مما يفتح الباب امام خيارات تعدها الدولة غير قانونية، مثل انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وغير الشرعي بأشكاله المختلفة، أو الانخراط في الجماعات المسلحة، بالنهاية يستمر هذا الوضع في التأثير على استمرارية الصراعات.[٢]

ت. بالنسبة لموقع دول الساحل على مؤشر الإرهاب، وفقا للتصنيف عام ٢٠٢٥،

(1) Transparency International," Corruption Perception Index", Countries, accessed,21 Dec,2025, available at: https://www.transparency.org/en/countries/egypt

(2) Idem.

فإن دول الساحل تقع في المراتب المتقدمة ضمن أكثر الدول المتأثرة بالإرهاب، كما ان أخطر ١٠ هجمات إرهابية وقعت معظمها في دول الساحل، قد شكلت عشر دول فقط ٨٦٪ من إجمالي وفيات الإرهاب في عام ٢٠٢٤، قد ازداد هذا التركيز للنشاط الإرهابي خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت نسبة إجمالي الوفيات التي وقعت في منطقة الساحل إلى أكثر من النصف، بينما سجلت نسبة ٢٠٪ من الوفيات بسبب الإرهاب في "بوركينافاسو"، سجلت النيجر نسبة١٤٪، ومالي ١٠٪.[1]

جدول (٣) ترتيب دول الساحل في مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥

RANK	COUNTRY	SCORE
1	Burkina Faso	8.581
2	Pakistan	8.374
3	Syria	8.006
4	Mali	7.907
5	Niger	7.776
6	Nigeria	7.658
7	Somalia	7.614
8	Israel	7.463
9	Afghanistan	7.262
10	Cameroon	6.944

Source: Institute for Economics & Peace," **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism**", (Sydney: Dragonfly, March 2025), p.6.

وتعتبر منطقة الساحل هي المنطقة الأكثر تضرراً عالمياً، حيث تُمثل أكثر من نصف الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام ٢٠٢٤، و١٩٪ من الهجمات عالمياً. تقع خمس من الدول العشر الأكثر تضرراً من الإرهاب في منطقة الساحل وتعتبر بوركينا فاسو الدولة الأكثر تضرراً من الإرهاب هذا العام وقد سُجِّل خُمس وفيات

(1) Institute for Economics & Peace," Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism", (Sydney: Dragonfly, Report, March 2025), p.5.

الإرهاب عالمياً في بوركينا فاسو، كما شهدت النيجر أكبر زيادة في وفيات الإرهاب، بنسبة ٩٤٪، كما شهدت الوفيات المنسوبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ثاني أكبر زيادة، حيث ارتفعت بنسبة ٤٦٪ لتصل إلى ١٤٥٤ حالة وفاة، شكّلت منطقة الساحل ٥١٪ من وفيات الإرهاب العالمي في عام ٢٠٢٤.[1] ويوضح الجدول الآتي أبرز الحوادث الإرهابية التي وقعت في العالم حيث تركزت معظمها في دول الساحل:

جدول (٤) أكثر الهجمات الإرهابية الدموية في العالم

1	COUNTRY	NIGER	PROVINCE	TAHOUA
	DATE	21/07/2024	GROUP	JIHADIST (UNDETERMINED)
2	COUNTRY	BURKINA FASO	PROVINCE	CENTRE-NORD
	DATE	24/08/2024	GROUP	JNIM
3	COUNTRY	BURKINA FASO	REGION	SAHEL
	DATE	11/06/2024	GROUP	JNIM
4	COUNTRY	RUSSIA	PROVINCE	MOSCOW CITY
	DATE	22/03/2024	GROUP	ISLAMIC STATE - KHORASAN PROVINCE
5	COUNTRY	NIGER	PROVINCE	TILLABÉRI
	DATE	10/12/2024	GROUP	JIHADIST (UNDETERMINED)
6	COUNTRY	BURKINA FASO	REGION	EST
	DATE	16/03/2024	GROUP	JIHADIST (UNDETERMINED)
7	COUNTRY	NIGERIA	REGION	YOBE
	DATE	1/09/2024	GROUP	BOKO HARAM
8	COUNTRY	IRAN	REGION	KERMAN
	DATE	3/01/2024	GROUP	ISLAMIC STATE - KHORASAN PROVINCE
9	COUNTRY	NIGERIA	PROVINCE	BORNO
	DATE	24/04/2024	GROUP	ISLAMIC STATE WEST AFRICA (ISWA)
10	COUNTRY	BURKINA FASO	PROVINCE	NORD
	DATE	22/05/2024	GROUP	JNIM

Source: Institute for Economics & Peace," **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism**", (Sydney: Dragonfly, March 2025), p.11.

(1) Idem.

يوضح هذا الجدول ان أكثر حوادث إرهابية دموية على مستوى العالم راح ضحيتها وقعت في دول الساحل من خللا ٦ حوادث، تراوحت ما بين هجوم مسلح، وتفجيرات انتحارية مسلحة، اسفرت عن قتل مدنيين وعسكريين، كما ان الهجمات نفسها وبحسب التقرير منها ما هو غير معلوم عن الجهة التي ارتكبتها، أو حتى الجهات الإرهابية والسلطات الحكومية، وبالنهاية اسفرت هذه الهجمات عن وفاه ٤٣٨ عسكري، و٤٣٤ جريح، وفاه ٦٧٢ مدني، وهو ما يعكس حجم الازمة المتفاقمة في دول الساحل وخاصة المنطقة الحدودية بين (النيجر ومالي وبوركينافاسو) ويعكس أيضاً الأسباب الدافعة لهجرة ونزوح المجتمعات المحلية.[1]

ث. وعلى جانب اخر، يمكن مراجعة مؤشر المنظمات الاجرامية في إفريقيا **Africa Organized Crime Index**، والذي يوضح معدلات أنشطة التهريب والاجرام في القارة Human Smuggling Rate، ففعليا يبلغ مقدار الاجرام في القارة ٢٥ , ٥، والتي وضحت ترتيب ودرجات دول الساحل على هذا المؤشر، يعتبر مؤشر مركّب (Composite Index) يقيس درجة انتشار الجرائم المنظمة في الدول الإفريقية، وبحسب المؤشر فإن القيمة من ٠ إلى ١٠، تمثل القيمة (٠) انعدام النشاط، بينما القيمة (١٠) تعني انتشار منظم وعالي بشكل كبير ويوضح الجدول الآتي دول الساحل ودرجاتها على المؤشر:

(1) Ibid., p.8.

جدول (٥) درجات دول الساحل على مؤشر الجريمة المنظمة Africa Organized Crime Index

الدولة	الدرجة	نسبة المرونة	ملاحظات
النيجر	٨,٠	٣,٤٦	من أعلى الدول الإفريقية في التهريب؛ ممرّ رئيسي للمهاجرين عبر الصحراء.
تشاد	٧,٥	٢,٤٢	أيضاً مرتفعة نسبياً، مع ضعف في الرقابة وارتفاع نشاط شبكات التهريب.
مالي	٧	٢,٣٨	درجة عالية؛ تشارك في شبكات التهريب العابرة للحدود.
موريتانيا	٦,٥	٣,١٣	درجة متوسطة–مرتفعة؛ مواقع عبور نحو الشمال.
بوركينافاسو	٤,٥	٣,٨٦	أقل من باقي دول الساحل في هذا المؤشر، لكن لا تزال هناك مشكلة واضحة

Source: **Africa Organized Crime Index**. accessed 21 Dec 2025, available at: https://africa.ocindex.net/

وبالتالي يتضح ان دول الساحل الإفريقي من الدول التي ينشط فيها حجم التهريب والجريمة المنظمة، هذا فضلاً عن تسجيل دول الساحل درجات مرونة منخفضة على نفس المؤشر، وهو ما يعني ان قدرات دول الساحل في مواجهة الازمات ضعيفة ويرجع ذلك لهشاشة المؤسسات الحاكمة والضعف في المؤسسات الرقابية والأمنية والقضائية، فعلى سبيل المثال، بالنسبة لدولة بوركينافاسو، فإن قاعدة الهرم التي تمثل السوق الاجرامية تزيد بمقدار٨٣,٥، في حين ان ارتفاع الهرم يمثل

درجة الجهات الاجرامية ٦، بينما تمثل المرونة ارتفاع الصورة بمقدار ٤٦ , ٣، ويوضح الشكل الآتي موقع بوركينافاسو على المؤشر:

شكل (٢) مقدار السوق الاجرامية ودرجة الاجرام في دولة بوركينافاسو

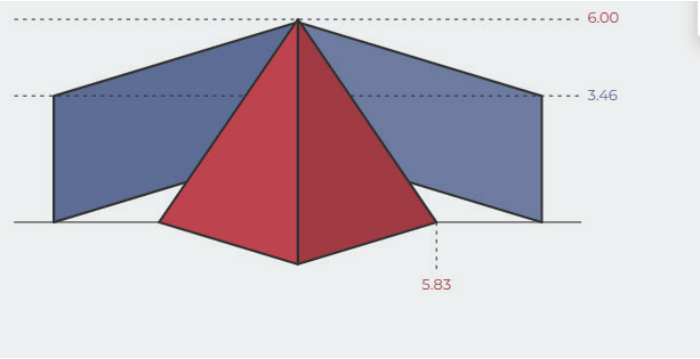

Source: **Africa Organized Crime Index**, accessed 22 Dec 2025, available at: https://ocindex.enactafrica.org/country/burkina_faso

ويذكر التقرير ان "بوركينافاسو" هي مصدرا ومعبرا للهجرة واللجوء، وان حوالي ١٠٪ من السكان اضطروا لمغادرتهم مجتمعاتهم الاصلية، كما ان تدهور الوضع الأمني وعدد الجماعات المسلحة (سواء الجماعات المتطرفة العنيفة أو التابعة للدولة) في بوركينا فاسو إلى جعل البلاد وجهة للاتجار بالأسلحة، وتعتبر بوركينا فاسو مركز العنف في منطقة الساحل حيث يقع أكثر من نصف البلاد خارج سيطرة الحكومة، ويذكر التقرير ان الجماعات المسلحة قد سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي مما أدى إلى تفاقم التدهور البيئي واستنزاف الموارد. ويشمل ذلك البيع غير المشروع للخشب والفحم ومواد أخرى. كما أدى سوء إدارة الغابات والفساد وعدم وضوح نظام حيازة الأراضي (حق الانتفاع) إلى إزالة الغابات بشكل مستمر.[١]

(1) Africa Organized Crime Index, accessed 22 Dec 2025, available at: https://ocindex.enactafrica.org/country/burkina_faso

ج. كما ان معدلات الهجرة والنزوح تعد من اعلى المعدلات في هذه المنطقة، وفقا لتقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، فإن الحوادث الإرهابية والصراع المسلح والتغيرات المناخية قد دفعت أكثر من ثلاثة ملايين شخص على النزوح، كما ان المهربون أنفسهم يمكن ان يحققوا ملايين الدولارات من جراء التهريب، ووفقا لبعض التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة لمتابعة أنشطة التهريب، فإن التعامل مع المهربين أسرع وأقل تكلفه من الهجرة التقليدية أو التعامل مع الهيئات الرسمية، ففي النيجر، ذكر التقرير ان أحد المخبرين الرئيسيين قال " إن السلطات قد تستغرق ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر لمعالجة الوثائق الرسمية،لكن معنا، إذا أردت، سنأخذك إلى أي مكان"، وفي مالي، قال أحد المهربين في مالي: "إذا كان هناك حاجة إلى جواز سفر، فسوف أحصل عليه خلال يوم واحد.[1]

(1) United Nation," Trafficking in the Sahel: Smugglers 'will take you anywhere', accessed,22Dec,2025, available at: https://news.un.org/en/story/20231137817/06/?utm_source=chatgpt.com

رابعاً: طبيعة الصراع في منطقة الساحل

يتميز الصراع في دول الساحل بأنه ذو ابعاد اثنية واقتصادية واجتماعية، يتداخل فيه الثقافي مع السياسي، خاصة وان هذا الصراع يترافق مع عدم الاستقرار السياسي، وزيادة التدخلات الدولية، وغياب الشفافية وانتشار الفساد، وغياب الديمقراطية وذلك على النحو الآتي:

١. الصراعات الاثنية وعدم الاستقرار السياسي

ينبع عدم الاستقرار في منطقة الساحل من تفاعل معقد لعوامل، منها الإرث الاستعماري، والتهميش الاقتصادي، والتشرذم العرقي. وقد أدت الحدود التعسفية التي رُسمت خلال الحقبة الاستعمارية إلى انقسام العديد من الجماعات العرقية في عدة دول، مما زرع بذور صراعات مستقبلية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك شعب الطوارق، المنتشرين في مالي والنيجر وبوركينا فاسو والجزائر، والذين كانوا في قلب تمردات متكررة، لا سيما في مالي، حيث تتعارض مطالبهم بالحكم الذاتي مع الحكومة المركزية بشكل متكرر، وبشكل عام تتميز الصراعات في منطقة الساحل بطبيعتها العابرة للحدود الوطنية، حيث تشمل العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجماعات الجهادية والميليشيات العرقية وقوات الدولة. وتشمل مناطق الصراع الرئيسية مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث أدت التمردات الجهادية المرتبطة بجماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) وجماعة بوكو حرام إلى زعزعة استقرار مناطق شاسعة.[1]

وفي مالي، تصاعد الصراع في أعقاب تمرد الطوارق عام ٢٠١٢ والانقلاب اللاحق، مما أدى إلى خلق فراغ في السلطة سمح للجماعات الجهادية بالحصول على

(1) Eleonora L. Cammarano," The Sahel Region Dynamics, Spill-Over Effects, and Security Challenges", Future for Advanced Research, accessed,22Dec,2025, avliable at: https://futureuae.com/en-/Mainpage/Item/9897/the-sahel-region-dynamics%2C-spill-over-effects%2C-and-security-challenges

أراضٍ كبيرة. تطور الصراع منذ ذلك الحين إلى حرب معقدة تضم قوات دولية وميليشيات محلية وفصائل إسلامية، وفي الوقت نفسه، شهدت بوركينا فاسو زيادة حادة في العنف منذ عام ٢٠١٥، مع انتشار الهجمات من الشمال والشرق نحو المناطق الجنوبية الأكثر كثافة سكانية، مما أثر على حدود كوت ديفوار وغانا وتوغو المجاورة، وفي الوقت نفسه، تواجه النيجر تهديداً مزدوجاً من بوكو حرام في الجنوب الشرقي والجماعات الجهادية في الغرب.[1]

٢. الصراع بين المزارعين والرعاة

كما وسبقت الإشارة فإن منطقة الساحل تتكون من مجتمعات مستقرة في أراضيها وهم غالباً ما يكونوا من الاثنيات التي تشتغل بالزراعة وغالباً ما تدين بالمسيحية أو الديانات التقليدية، وغالباً ما تكون من اثنيات افريقية، أما المجموعات الرعوية والتي غالباً ما يكونوا من اثنيات مسلمة ومن الرعاه الرحل، ومن قبائل عربية، ويمكن ملاحظة هذا الوضع في دول الساحل وفي غرب ووسط إفريقيا بشكل عام، وغالباً ما يكون الصراع بين المزارعين والرعاة مدفوعا بعوامل مثل السيطرة على الأراضي الزراعية والمياه لرعي الماشية، بينما يفضل المزارعين الاحتفاظ بأراضيهم الزراعية والمحافظة على مصادر المياه لري الأراضي، وعلى أي حال هناك عدة عامل تحفز الصراع ما بين الطرفين، منها زيادة الضغط على الأراضي(زيادة الأراضي الزراعية، قلة الأراضي المخصصة للرعي)، إجراءات نزع الملكية (دائماً ما ينظر إلى حقوق الرعاة بانها ثانوية وموسوميه، وغالباً ما يتم تهميشهم عند اتخاذ قرارات بشأن تأمين مواردهم بعكس المزارعين، حتى الدول التي تضمن حقوق الرعاة غالباً ما تتسم بضعف تطبيق القوانين، السرقة (يُعدّ تزايد وتيرة وحجم سرقة الماشية سبباً ونتيجةً للصراع العنيف، ويدفع خطر السرقة الرعاة إلى تسليح أنفسهم لحماية حيواناتهم، بينما دائما ما ينظر المزارعين للرعاة بأنهم سارقي ماشية، أو حتى لهم علاقات بالإرهابيين)، التفاوتات الاجتماعية (غالباً ما يتم النظر للرعاة في بعض الدول بأنهم يحظوا بدعم

(1) Idem.

النخب السياسية نظراً لانحدارهم من نفس الاثنية، وبالتالي يثير هذا المظالم من جانب المزارعين، حتي عندما يتورط الرعاة في الاعتداء على المزارعين في حين ان المؤسسات الحكومية لا تتخذ أي اجراء بالتالي يتصاعد الصراع بين الطرفين)، تضارب المصالح وانعدام الثقة في الاليات التقليدية لحل النزاعات، اضف إلى ذلك اعتماد كلا الطرفين على توفير الحماية الشخصية بما يعرف بـ(مجموعات الحماية الذاتية أو الحراس المحللين) يزيد من هذه الظاهرة هو انتشار السلاح بشكل واسع في الساحل، وعلى ايه حال فإن نقص الموارد بفعل تغييرات المناخية تعمل على تأجيج الصراع بين المزارعين والرعاة.(١)

٣. انتشار التنظيمات الإرهابية

تضم منطقة الساحل مجموعة من التنظيمات الإرهابية بل انها أصبحت مركز للإرهاب العالمي فما بين تنظيمات تتبع "القاعدة" وما بين تنظيمات تتبع "داعش"، تأتي التنظيمات التي تدين بالولاء لهذه المجموعات، وفعليا تحاول التنظيمات الإرهابية ان تتوسع باتجاه الدول الساحلية حيث السيطرة على طرق التهريب والتجارة،

وقد شهدت منطقة الساحل مستوىً مرتفعاً ومستمراً من الوفيات المرتبطة بالجماعات الإسلامية في السنوات الأخيرة. ويتجاوز متوسط الوفيات السنوي، الذي بلغ نحو ١٠,٥٠٠ حالة وفاة، وبشكل عام، يتواجد في منطقة الساحل تنظيمات إرهابية رئيسية وهي جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" وهي تحالف يضم مجموعة من التنظيمات التي كانت تتبع تنظيم القاعدة وقائدها واميرها هو الزعيم الطوارقي السابق "اياد اغا غالي"، ويضم هذا التحالف "جبهة تحرير ماسينا" تتمركز في وسط بوركينا فاسو"، وكتيبة حنيفا"، "أنصار الدين" تواجدت في شمال مالي، تنظيم "المرابطين" في مالي، "كتيبة سيرما" في وسط مالي وبوركينافاسو، كما تضم المنطقة

(1)Leif Brottem,” The Growing Complexity of Farmer-Herder Conflict in West and Central Africa”, (Washington: Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Brief, No 39,2021) p. 2- 4).

تنظيمات تابعة لداعش، مثل تنظيم "ولاية غرب إفريقيا" في حوض بحيرة تشاد والذي ينظم عملياته ضد القوات العسكرية والأمنية في تشاد ومنطقة ديفا في النيجر، كما يوجد "ولاية الساحل" التابعة لداعش أيضاً في منطقة الحدود الثلاثية بين دول الساحل (مالي بوركينافاسو النيجر)، والواقع ان هذه التنظيمات تضغط على الكتل السكانية وتمثل تهديد لدول مثل بينين وغانا وكوت ديفوار، وتسيطر تلك التنظيمات على مناطق التعدين وطرق التجارة والتهريب.(١)

وعلى جانب اخر، فقد زادت التدخلات الخارجية من تعقيد الوضع في منطقة الساحل، فقد كان التدخل العسكري الفرنسي في مالي، بدايةً في إطار عملية "سرفال" ثم عملية "برخان"، بهدف مواجهة التهديد الجهادي، إلا أنه واجه انتقادات لنهجه القمعي وفشله في معالجة القضايا الأساسية. ومما زاد من تعقيد هذه التحديات، أن القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، التي أنشأتها بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، واجهت مشاكل في التمويل والتنسيق. إضافةً إلى ذلك، واجه عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) عوائق بسبب محدودية ولايتها ومواردها، مما أثار تساؤلات حول فعاليتها في تحقيق الاستقرار في المنطقة.(٢)

اضف إلى ذلك ان دول الساحل بعد موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها منذ عام ٢٠٢٠، فقد استبدلت اعتماده على الولايات المتحدة والغرب، بالتعاون وتوثيق الصلة مع الشرق وبخاصة روسيا، ويبدو ان الأمر قد ازداد تعقيدا، فمع الآمال التي كانت معلقة على الدور الروسي والخبرة الروسية في مكافحة الإرهاب، لكن الأمر لم يأتي بنتائج مرضية، فقد استمرت التنظيمات الإرهابية في توسعها، بل

(1) Africa Center for Strategic Studies, the Africa Center for Strategic Studies, accessed 23 23Sep 2025, available at: https://africacenter.org/spotlight/militant-islamist-violence-sahel/

(2) Eleonora L. Cammarano, Op. cit.

وازدادت جرائم القوات الروسية سواء التي اتبعت" فاجنر" سابقا، أو حتى التي تتبع قوات الفيلق الإفريقي، سواء في ارتكاب انتهاكات ضد المجتمعات المحلية أو حتى ضد البيئة.[١]

(١) "المحكمة الجنائية تحقق في انتهاكات فاغنر بمنطقة الساحل"، الجزيرة، تاريخ الاطلاع ٢٣سبتمبر٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.ajnet.me/ne

خامساً: تأثير الحلقة المفرغة: كيف تبدو العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع في الساحل.

تذهب بعض الدراسات إلى توضيح العلاقة بين تغير المناخ واستمرار الصراع المسلح في دول الساحل، فواقعيا، تعاني دول الساحل من مظاهر الهشاشة والصراعات متعددة الأبعاد -كما تم ايضاحه- كما ان المنطقة شديدة الحساسية بالنسبة للتغييرات المناخية بفضل تعرضها لموجات الجفاف والجفاف الممتد المتتابع، أو بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والأمطار، أو حتى التعرض لمواسم فيضانات مدمرة، وفي دراسته" Stefano Guzzini "، كيف تبدو العلاقة بين التغيرات المناخية وشح الموارد والصراع كحركة مغلقة، ويوضح الشكل الآتي هذه العلاقة:

شكل الحلقة المفرغة (٣) العلاقة بين تغير المناخ ونقص الموارد والصراع

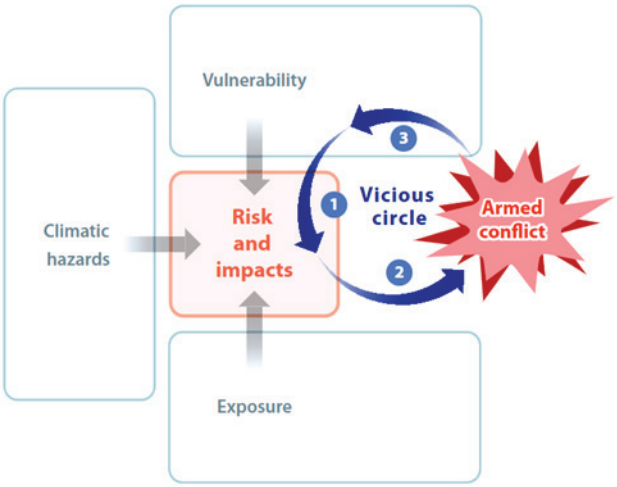

Source: Stefano Guzzini," Foregrounding politics: From the climate-security nexus to peace in the Anthropocene", **Research Gat**, accesses,23 Sep,2025, available at: https://www.researchgate.net/publication/394872850_Foregrounding_politics_From_the_climate-security_nexus_to_peace_in_the_Anthropocene

وفقا لهذا الشكل فإن الهشاشة تُشكل المخاطر والآثار الناجمة عن الكوارث المناخية؛ ومن ثم. تُشكل الآثار المناخية مخاطر الصراع المسلح؛ وبدوره، تُشكل النزاعات المسلحة الهشاشة في مواجهة المخاطر المناخية المستقبلية، والعلاقة بين التغير المناخي والأمن، وهذا بدوره قد يُطلق حلقة مفرغة من ردود الفعل السلبية: فزيادة الصراع تُصعّب على المجتمعات التعامل مع آثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى مزيد من العنف والصراع، ويُضعف قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ. وتقع الآثار أشد وطأة على الفئات الأفقر والأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات العرقية والجماعات البدوية والنازحون وذوو الإعاقة (بما في ذلك ضحايا الصراع). غالباً ما تُجبر هذه الفئات المهمشة على اللجوء إلى مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف السلبية، مما يُضعف قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ ويزيد من حدة الصراعات. ونظراً لأن تغير المناخ لا يؤثر على جميع شرائح المجتمع بنفس الطريقة، فإن سياسات التكيف غير المتوازنة قد تجعل بعض المجتمعات أكثر عرضة للخطر في نهاية المطاف.[1]

يتفاعل تغير المناخ، بضغطه الإضافي على سبل عيش المجتمعات الريفية وحيزها الاقتصادي، مع هذه السمات ويفاقم الهشاشة، وهذا بدوره قد يُطلق حلقة مفرغة من ردود الفعل السلبية: فزيادة الصراع تُصعّب على المجتمعات التعامل مع آثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى مزيد من العنف والصراع، ويُضعف قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ. وتقع الآثار أشد وطأة على الفئات الأفقر والأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات العرقية والجماعات البدوية والنازحون وذوو الإعاقة (بما في ذلك ضحايا الصراع)، وهنا يمكن الحديث عن دور المنظمات الإرهابية والاجرامية التي

(1) Stefano Guzzini," Foregrounding politics: From the climate-security nexus to peace in the Anthropocene", Research Gat, accesses,23 Sep,2025, available at: https://www.researchgate.net/publication/394872850_Foregrounding_politics_From_the_climate-security_nexus_to_peace_in_the_Anthropocen

تستغل (ضعف وهشاشة الدول) للاستثمار في تجنيد الأفراد المتضررين، والسيطرة على الموارد الطبيعية النادرة أو الوفيرة، وبالتالي تحقق أهدافها في اخضاع والسيطرة على الأراضي والمجتمعات المحلية اما بواسطة "العصا" و"الجزره" أو ما يعني بفكرة الترغيب والرهيب، والعصا يمكن ان تكون بمعاقبة المجتمعات التي تقاومها، والجزرة تكون بالحوافز والمكافئات المالية التي يتم منحها إلى المتعاونين أو المجندين في صفوفها، ويمكن تصور ان الفئات التي يتم استقطابها هي الأفقر والأكثر احتياجاً (أطفال نساء، رعاه مزارعين، صيادين) وبالنهاية تضمن هذه الجماعات سواء كانت مسلحة أو إرهابية أو إجرامية مصادر للتمويل والتجنيد والاستمرار في السيطرة على الأراضي، وبالتالي يتحقق تأثير الحلقة المفرغة. [١] وعلى جانب آخر فإن الناتج عن هذه الأمور هي زيادة معدلات الهجرة واللجوء، أي أن المواطن في هذه المجتمعات معرض، أما لمطرقة الجماعات المسلحة (إرهابية أو إجرامية)، وسندان الإهمال والتهميش والاقصاء من الدولة، أو الاتجاه إلى النزوح الداخلي أو اللجوء لمجتمعات في دول أخرى "لائجوا المناخ"، وهي أيضاً غالباً ما تكون ليست بحالة أفضل، بل ان هذا الوضع يفاقم من فكرة التنافس على الموارد، أي اننا نظل في نفس الحلقة المفرغة. ويمكن القول ان بدون قدرة مؤسسية، ورأس مال بشري، وعلاقات اجتماعية مواتية للتعاون السلمي، من غير المرجح أن تنجح الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث المناخية. [٢]

وفعلياً فإن تنظيمات مثل "نصرة الإسلام والمسلمين" و"ولاية الساحل" سيطرت على أبرز الموارد الطبيعية مثل مناجم تعدين الذهب، كما أنها تفرض ضرائب على العاملين "كضريبة حماية" [٣]، أيضاً تعمل هذه التنظيمات على السيطرة على الطرق الرئيسية وعلى موارد النفط والغاز، ففي أغسطس الماضي فرضت حظر على دخول

(1) World Bank Group," Country Climate.", Op. cit., p.30.

(2) Stefano Guzzini, Op. cit., p.4.

(٣) حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص١٢٩.

الشاحنات المحملة بالنفط والغاز القادم من دول الجوار، كما عملت على احراق الشاحنات أو السيطرة عليها وعلى ما فيها ،لسرقته وإعادة بيعه مرة أخرى في المناطق التي تسيطر عليها، وهي بهذا تحاول ممارسة "الإرهاب البيئي" التأثير على شرعية الحكومات الحالية، وتزيد من تغلغلها في المجتمعات المحلية التي سوف تستفيد من هذه الخدمات ،وبالتالي نزع الشرعية عن النظام الحاكم، وبالتالي استمرار الصراع، واستمرار النزوح واللجوء.(١)

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية في دول الساحل ليست مجرد ظاهرة طبيعية، بل تُعد عاملاً مضاعفاً يعمّق من أزمات الصراع ويقوّض فرص التنمية والاستقرار. فقد أظهرت النتائج أن ندرة الموارد، وتزايد موجات الجفاف والتصحر، وتكرار الفيضانات، كلها تفاعلت مع ضعف الحوكمة واستشراء الفساد وانتشار التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، لتُنتج حلقة مفرغة من عدم الاستقرار والهشاشة المؤسسية. كما بيّنت الدراسة أن غياب سياسات التكيف الفعالة وتراجع رأس المال البشري والاجتماعي جعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة، وأدى إلى تصاعد الهجرة غير الشرعية والنزوح الداخلي. وبناءً عليه، فإن معالجة التحديات المناخية في الساحل تستوجب رؤية شاملة تتجاوز المقاربات الأمنية التقليدية، وتدمج بين البعد البيئي والسياسي والاقتصادي، بما يعزز القدرة المؤسسية على التكيف ويحد من احتمالية استمرار الصراع وتفاقمه في المستقبل.

---

(1) "Al-Qaida-linked militants target fuel trucks in Mali in a blockade that could squeeze the economy", AP, accesses,23Sep,2025, available at: https://apnews.com/article/mali-violence-jnim-fuel-blockade-a43a9fc2716a031ebfdda21a450e4627

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

(ا) الكتب

(١) حمدي عبد الرحمن، "**عصر الانثروبوسين: التغير المناخي وحروب المستقبل في إفريقيا**"(ابوظبي: مركز المستقبل للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠٢٥).

(ب) المقالات

١) آمال خالي، "التغيرات المناخية والأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي: تفسير العلاقة السببية"، **مجلة السياسة العالمية**، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلد (٧)، العدد (٣)،٢٠٢٣).

٢) عطية محمود الطنطاوي،" أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي "، **مجلة الدراسات الإفريقية** (القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، العدد٣٦، ٢٠١٤).

(ج) مصادر الانترنت

١) المحكمة الجنائية تحقق في انتهاكات فاغنر بمنطقة الساحل"، **الجزيرة**، تاريخ الاطلاع ٢٣سبتمبر٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://www.ajnet.me/ne

Second References

A-**Books:**

1. Mady Ibrahim Kante," Adapting to Climate Change in Africa Sahel: Opportunities and Challenges for Sustainable Development", in Hamdy A. Hassan, **From Rio to Dubai Climate Challenges and Global Collaboration (**Abu Dhabi: Future for Advanced Research, 2024).

B-**Article**

(1) Institute for Economics & Peace," **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism**", (Sydney: Dragonfly, March 2025).

(2)Stefano Guzzini,"

3. Institute for Economics & Peace," **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism**", (Sydney: Dragonfly, Report, March 2025).

4. Leif Brottem," **The Growing Complexity of Farmer-Herder Conflict in West and Central Africa"**, (Washington: Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Brief, No 39,2021) p. 24-).

5. World Bank Group," **Country Climate and Development Report: G5 Sahe**l", (Washington, DC: World Bank, Report,2022).

E-Working Paper

1. Patrick Huntjens, Katharina Nachbar," Climate Change as a Threat Multiplier **Foregrounding politics: From the climate-security nexus to peace in the Anthropocene**", Research Gat, accesses,23 Sep,2025, available at: https://www.researchgate.net/publication/394872850_Foregrounding_politics_From_the_climate

C- Report

1. Africa Center for Strategic Studies, Africa Center for Strategic Studies, accessed 23 23Sep 2025, available at: https://africacenter.org/spotlight/militant-islamist-violence-sahel/

2. Africa Organized Crime Index, accessed 22 Dec 2025, available at: https://ocindex.enactafrica.org/country/burkina_faso

sahel-region-dynamics%2C-spill-over-effects%2C-and-security-challenges

3. The Global Economy, Fragile State Index, accessed 21 Dec 2025, available at: https://fragilestatesindex.org/?utm_source=chatgpt.com

4. Transparency International,"Corruption Perception Index", Countries, accessed,21 Dec,2025, available at: https://www.transparency.org/en/countries/egypt

5. United Nations," Trafficking in the Sahel: Smugglers 'will take you anywhere', accessed 22 22Dec 2025, available at: https://news.un.org/en/story/20231137817/06/?utm_source=chatgpt.com

for Human Disaster and Conflict", **Working Paper**, (Hugue: The Hague Institute for Global Justice, May 2015).

F**-Net**:

1. Al-Qaida-linked militants target fuel trucks in Mali in a blockade that could squeeze the economy", **AP**, accesses,23Sep,2025, available at: https://apnews.com/article/mali-violence-jnim-fuel-blockade-a43a9fc2716a031ebfdda21a450e4627

2. Eleonora L. Cammarano," The Sahel Region Dynamics, Spill-Over Effects, and Security Challenges", **Future for Advanced Research, accessed**,22Dec,2025, avliable at: https://futureuae.com/en-/Mainpage/Item/9897/the-